

Distr.: General
22 November 2019
Arabic
Original:



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٦٧٣ المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، أدلت رئيسة مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين":

"تعزيزا للتعاون المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يرحب مجلس الأمن بحضور المدير العام لتلك المنظمة وبالإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط".

"ويشير مجلس الأمن إلى مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد من جديد أن انتشار الأسلحة الكيميائية، فضلا عن وسائل إيصالها، يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه القوي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ("الاتفاقية") ولعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفقا للاتفاقية، ويشدد على أهمية تنفيذ الاتفاقية، التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل وتسعى إلى الإزالة التامة للأسلحة الكيميائية وتحظر استخدامها.

"ويشدد مجلس الأمن على أن عالمية الاتفاقية أساسية لتحقيق هدفها والغرض منها ولتعزيز أمن الدول الأطراف، وكذلك للسلام والأمن الدوليين؛ ويشدد على أن أهداف الاتفاقية لن تتحقق بالكامل ما دامت هناك ولو دولة واحدة ليست طرفا في الاتفاقية يمكن أن تمتلك هذه الأسلحة أو تحوزها، ويهيب بجميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية أن تصبح أطرافا فيها دون تأخير.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويدين بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية، مشددا على أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان، وفي أي وقت، ومن جانب أي شخص، وفي أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول ويشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.



” ويعرب مجلس الأمن عن اقتناعه الراسخ بأن المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يحاسبوا.

” ويؤيد مجلس الأمن بقوة الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق هدف الاتفاقية والغرض منها وكفالة تنفيذ أحكامها على نحو تام، بما فيها الأحكام المتعلقة بالتحقق الدولي من الامتثال لها، ولتوفير منتدى للتشاور والتعاون بين الدول الأطراف.

” ويحث مجلس الأمن جميع الدول الأطراف في الاتفاقية على الوفاء على نحو تام وفي الوقت المحدد بالالتزامات الواقعة عليها بموجب الاتفاقية وعلى دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما تضطلع به من أنشطة لتنفيذ الاتفاقية.

” ويرحب مجلس الأمن بالتعاون المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إطار اتفاق العلاقة بين المنظمين، وفقا لأحكام الاتفاقية“.